

خذوا النفط وأعطونا الكتاب

كتب توماس فريدمان في النيويورك تايمز (3 / 10) انه عندما يسأل عن أفضل بلد لديه، عدا وطنه، فإنه يجيب: تايوان! فتايوان بلد خال من أي موارد طبيعية وأرضه صخرية ويقع في بحر تتلاطمه العواصف من كل جهة، ويحاجة لاستيراد كل شيء حتى الرمل ومع هذا يمتلك رابع أفضل احتياطي مالي في العالم، لأنه اختار الحفر في عقول أبنائه بحثاً عن الإبداع بدلاً من الحفر في الأرض بحثاً عن المعادن، فالبشر هم طاقتهم الوحيدة غير الناضبة والقابلة للتجديد. ويقول إنه وجد إجابة لتفوق تايوان في دراسة لمنظمة OECD الإقليمية عن علاقة مخرجات التعليم في 65 دولة في مرحلة الثانوية، مقارنة بما تحققة كل منها من دخل من مصادرها الطبيعية، وأن هناك علاقة سلبية بين الثراء المتحقق من الموارد الطبيعية، كالنفط، وبين مخرجات التعليم وما يحصل عليه الطلبة من معرفة ومهارات، وأن الظاهرة عالمية. وبيّنت الدراسة أن طلبة سنغافورة وفنلندا وكوريا وهونغ كونغ واليابان حققوا أفضل النتائج بالرغم من خلو دولهم من الموارد الطبيعية، بينما حقق طلبة ثانويات قطر وكازاخستان والسعودية والكويت وسوريا والجزائر والبحرين وإيران أسوأ النتائج، وحقق طلبة لبنان والأردن وتركيا، الأقل في مواردهم الطبيعية، نتائج أفضل. وأن طلبة دول مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين، الغنية بالموارد الطبيعية، حققوا نتائج متواضعة في الوقت الذي حقق فيه طلبة كندا وأستراليا والنرويج، الذين تتمتع دولهم بغنى الموارد نفسها، نتائج جيدة، لأن هذه الدول حافظت على ثروتها بطريقة سليمة، وأعاتت إحيائها، واستغلت العوائد بطرق سليمة، وابتعدت عن استهلاك ما حققته من ثروات في الرواتب والمنح، كما يفعل البعض بجنون واضح. ويقول فريدمان إنه يمكن قياس تقدم دولة ما في القرن الـ 21 من خلال ما تنفقه على خلق المدرس الناجح، وتربية الأبناء وزرع الجدية فيهم والاهتمام بمقرراتهم، وليس بما تمتلكه من ذهب والماس ونفط، فمستوى مخرجات التعليم هو الذي سيحدد قوة أم المستقبل وثراءه وليس الدخل من الموارد الطبيعية، ولو نظرنا إلى جنسية غالبية الشركات المدرجة في سوق ناسداك، بخلاف الاقتصادات الكبرى، لوجدنا أن جميعها قفيرة في مواردها الطبيعية، فالعروة والمهارات هما عملة المستقبل. (واعتقد أن سبب تميز اقتصاد دبي وشعب البحرين من بقية المشايخ والمالك يعود لفقهما النفطي)! ويختم فريدمان مقاله بأن من المفيد أن يكون لدى دولة ما نفط وغاز والماس، ولكنها تصبح بلا جدوى إن لم تستغل بطريقة سليمة، خصوصاً أن هذه الموارد تصف أي مجتمع في المدى البعيد، إن لم يتم الاهتمام بالتعليم والإيمان التام بالثقافة، فالذي يحرك الإنسان ليس الذي يأتي إليه طوعاً، بل ما يدفعه ليحضره بنفسه. وقد ذكرني مقال فريدمان بمناسبة مسابقات زمراين الإبل، واختيار أفضل تيس وأجمل نعجة، وهذا ربما لا بأس به كتسليية، ولكنها نصيح بوجهة بالنسة عندما نعطي التيس أهمية أكبر من التعليم! كما ذكرني المقال بما سبق أن ذكرته في محاضرة للاستاذ إبراهيم البليهي من أننا، لا يمكن أن نقوم لنا قائمة والنفط موجود، وأن الحاجة هي التي ستجعلنا ننهب، ولكني اكتشفت وجود أننا في خضم شراھتنا للصراف، وإھمالنا التعليم، وجمعية وبالتالي لا حاجة لحرق أبارھ، وتساؤلي قبل الأخير هو: لماذا يهتم البعض كل هذا الاهتمام بتوفير أفضل التعليم لأبنائھ، ولو على حساب راحتھ، وتفشل الحكومھ في توفير الأمر ذاته لأبنائھا، على الرغم من أن مواردها وقدراتها أعظم بكثير.

أثير سيميس

الجنف

حديث بعد الصفارة

تحت اليد عدة مواضيع قابلة للمضغ لا وقت للجدل اجترار ، أنا مشغول بأحد في الصمت ولا أجد أحداً يخرجني من صمتي إلا الصمت لكن من نوع آخر يسمى صمت الحكم في كيف خال من ضياء . على مقربة من نفسي هناك حافة من إتسار قد تلجأ إليها الروح عند هفيفة الماضي تظهر مع بقعة ضوء، ساقطة قد لا شعور فوق سطح من عممة جامئة فوق ليال شتائية لا تملك موقداً للدهء . أبداً ما عندي رغبة في إثارة صفحتي بضجيج الورد ولا صفعات (اللايك) من اصابع تعرفهم أجهزتهم وجهازي معطل من فرز الأجناس ... عذراً عذراً أنا أحد متابعو مباراة اليوم ، بصفتة شاهد ، أو هار للأهداف أو مضيفة للوقت وأتظاهر بالسقوط كي يعلن الحكم نهاية اللعبة بفوزي وأنا موجود في هذا البيت... بعد دفع الثمن مسبقاً أكتسبت بطاقة الحياذ وجلست بين الجمهوريين الأبيض والأسود كانت ألوان ثيابهم لا أعرف لون القلوب ، حتما سأتعود على درجة الضجيج من التصفيق والتصفير ، فيهم أفهم اللغة بل لغة العينين هي السائدة هذه الأيام على المدرجات ، الرجل الوحيد الحريص على نظافة المكان هو الذي يجمع بطاقات الدخول المزدقة بعد الضسارة والفوز ، لم أتبع نصيحة الطبيب حينما قدم لي قرصاً مقسماً إلى تصفين ، علي استخدام أحدهما كلاً أشعر بالدوار ، هذه المرة كنت سالماً سليماً من أية أعراض إلا الصمم تاكدت أنني عندما أدور في البيت سأسمع ما يريد أحفادي وبناتي وزوجتي .

>>>>>

من اليديهي عندما تنتهي الوصول يسدل الستار أو يلقط باب الدخول ويفتح منافذ الخروج ، لم يبق إلا الحارس يقشش في أكياس العلكة والجبس والمكسرات ، يمقت أعقاب السكاكر المبللة بلسان ذمام ونمام ، يرفع فردة حذاء الأيسر متروكة تحت المقعد تعاني من غبار المسير لن تنفعه هي مبتلة بعرق النيات ، قريب من العمود الأخير أنتشل قصاصاً مكتوباً فيها

[هات لي منجلاً

لأصعد الجوع

من حقول الكرامة ...]

وقصاصة أخرى فيها

[إن حوصرت مائة

يدعو لحاة الهي

ألا تفرغ من نبيذ وصحة] ...

عاد ليقلق باب العودة زوجتة تكره

عند نساته ...

عبد الزهرة خالد

البصرة

(الزمان) تنفرد بنشر فصول من أول كتاب يكشف إنتخابات الزمن الصعب (9)

الأمم المتحدة تحمل جميع أمراض المجتمعات الإنسانية وبعض خبراءها فاسد



زيارة رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم الجعفري عام 2005 ويبدو في الصورة بعد الجعفري الدكتور فريد ايار وعادل اللامي ثم عز الدين المحمدي

فريد ايار

لندن



كنت قد علمت ان السيد فلانزويلا كان قد أجرى قبل بدء الجلسة اتصالات بائتين من المفوضين هما رئيس المجلس وقتذاك الدكتور عبد الحسين الهنداوي والعضو الكردي السيد صفوت رشيد صديقي المؤيد للخبراء الأجانب بشكل تام ويرتبط معهم بعلاقات خاصة بدليل انه قال لي يوما ان ما يقوله خبراء الأمم المتحدة صحيح 100% واطبقه بحذافيره ، وتم التنسيق بينهما فاستخدمت في حزيران - يونيو 2005سبعة من الأشخاص دون لا تؤذي أيًا من الخبراء الأجانب.

اسفر الاجتماع عن قرار من المجلس لا طعم فيه ولا رائحة وكما يقال (لا غالب ولا مغلوب) اثار ضرورة الأبقاء على كافة الخبراء الدوليين وان عمل خبراء منظمة ايفس الأمريكية مسؤول عن الفريق الدولي ايضا كعضو في مجلس المفوضية ، ويؤكد المجلس على ضرورة الاطلاع على كل ما يصدر باللغة العربية من بيانات ووثائق موجبة للنشر الخارجي ويجب ان تتم بتصديق من مجلس المفوضين

ابدى التحفظ وحيداً على هذا القرار وصياغته غير الدقيقة وتكررت لبعض المفوضين أثر انتهاء الجلسة ان مجلس المفوضين اتخذ هذا قراراً فانه تشارك في اهم حق لديه وهو الإشراف الكامل والباشرة على الخبراء والعملية الانتخابية، وان يكون هو سيد نفسه وان هذا الموقف سيكون له الأثر الكبير على الانتخابات المقبلة والتخضير لها وهذا ما حصل ان اصبح الفريق الدولي هو الذي يتسلم النتائج النهائية للانتخابات وهو الذي يدرس ارقامها وتقسيماتها ثم يبلغ المجلس بنتك النتائج وهنا كانت الكارثة .

بدأ السيد كارلوس فلانزويلا بعد ان شكّل فريقه الدولي ، بقصر اتصالاته باعضاء اجلس على اثنين فقط هما رئيس المجلس والعضو الكردي وكان لهذا الامر نتائج سلبية سيما وان الزميلين لم يكونا يبلغان بقية اعضاء المجلس بما يقوم به "خبراء" الأمم المتحدة - بحيثيات البعض من المفوضين يعرف امورا معينة ولا يعرفها البعض الآخر.

وفي احصائية استندت على محاضرات جلسات مجلس المفوضين اعتباراً من / 1 تشرين الثاني - نوفمبر / 2004 والغبانة / 14 شباط - فبراير / 2005 حيث عقد المجلس 61 اجتماعاً مهما حضر منها السيد فلانزويلا 11 فقط وغاب عن 50 وهذا ما يدل على حالة الانفصال وعدم التنسيق بين مجلس المفوضين والفريق الدولي.

استخدام خبراء

وبمناسبة من له الكلمة العليا في المفوضية لا بد ان نستذكر ان الدكتور علي السرياي رئيس الادارة الانتخابية في مفوضية انتخابات فلسطين سابقاً قال لي وكنت اشكو من اسلوب عمل الأمم المتحدة وانفرداها باستقدام خبراء دون أخذ موافقة المجلس، انه شخصياً لم يكن يوافق على قبول أي خبير الا بعد ان يتسلم نيذة عن حياته وقرانه بتدعيمه ببعث بموافقتة او رفضه للجهة التي تود استخدام ذلك الخبير.

فتاحت بعض اعضاء المجلس عدة مرات حول هذا الموضوع وضرورة اخذ رأي المجلس عند استخدام الخبراء وكان البعض من المفوضين يوافقني الراي والاخر يقول دعنا ننكر بالامر اكثر وهي جملة مؤيدة برفض فكرة اثاره ك موضوع، لكن الحاجي بضرورة تطبيق ما تطبقه هيئة الانتخابات الفلسطينية القاضية بضروة قيام بعثة الأمم المتحدة بتقديم اسماء وسيرة حياة من ترغب باستقداهم الي فلسطين وهي -إي الهيئة الفلسطينية- تقرر ما تحتاجه منهم وفي أي مجال. في 23/حزيران (يونيو) 2005/ ناقش مجلس المفوضين في جلسته الـ (26) مذكرة

وهذا هو الحال المتبع في جميع الدول. وهو ما يتخلط وجود توقيعين على الصك المفروض لصالح اية جهة من الجهات. انتهى نص الرسالة. لقد عرضت الرسالة على مجلس المفوضين وطلبت ايصاء على المجلس وفعل ما يريدونه وفرض شروطهم ولا سيما في عمليات شراء المواد الانتخابية والتوقيع على العقود وفقاً لذلك، علماً بان مجلس المفوضين والادارة الانتخابية لم يكونا على علم مسبق بالمواد المفترض شراؤها لاستعمالها في اجراء اول عملية انتخابية بعكس هؤلاء الخبراء الذين يعرفون جيداً ما هي الاحتياجات المطلوبة لانهم مروا بتجارب اثناء عملهم في بلدان مختلفة في السابق. كنت اعتقد، وكما هو الحال في دوائر الدبلوماسية الاخرى ان الصيغة التي ستتيح في عمليات شراء المواد الانتخابية من الخارج او طباعة اوراق الاقتراع او سجلات تسجيل الناخبين تقوم على اساس استئجار عقود الشركات وتشكيل لجنة لفتح العطاءات وتقييمها ثم عرضها على مجلس المفوضين لاختيار افضلها، الا ان ما حصل كان عكس ذلك حيث فوجئت في مرات عديدة وفي اثناء اجتماعات مجلس المفوضين اليومية تقريبا بتوزيع عقد جرى التباحث فيه بين الخبير الدولي وشركة ما خارج العراق حيث يقوم كل من الخبير بنسق هذا العقد والقول ان هذه الشركة متخصصة وجيدة، وعندما كنت اناقش هذا الامر واخرج على هذه الصيغة مطالباً بوجود ثلاثة عروض على الأقل لسقوم المجلس باختيار احداًما يجب الخبير انه لا يوجد لدينا وقت كاف لفعل ذلك وان لم يتم التوقيع والموافقة على هذا العقد الآن فسوف لن نحصل انتخابات قبل 31 كانون الثاني 2005

كان ذلك يذكري دائماً بالمثل العراقي (ان كنت تريد ارنب خذ ارنبا وان كنت تريد غزالاً خذ ارنبا) كنت دوماً اطرح سؤالاً لماذا لا يقول لنا هؤلاء الخبراء وقبل فترة ان عملية الانتخابات تحتاج الي كذا وكذا من المواد؟؟ ولماذا يتكتمون هذه المعلومات؟؟ ولكن في جميع الحالات ان حصل فقد اضطر مجلس المفوضين للتوقيع على العقود بعد ان يقوم البعض من اعضاء المجلس بإبداء الخوف من عدم حصول انتخابات والخضوع للتهديدات غير المباشرة التي يطلقها هذا الخبير او ذلك التاريخ / 9 تشرين اول - اكتوبر / 2004عقد مجلس المفوضين جلسة (محضر رقم 22) بناء على طلب احد خبراء الأمم المتحدة وأسسه (كيري وايزنر -استراي الجنسية) عرض بعض الامور المتعلقة بالتعاقد مع شركات لتفعل استثمارات تسجيل الناخبين والمسح الالكتروني. بعد مناقشة ما تم عرضه تم الاتفاق على توقيع عقد مع شركة (Nanosoft) وهي شركة عالمية متعددة الجنسيات تحول البيانات الالكترونية وإدخال البيانات باللغة العربية والكردي علماً بان مقر مركز المسح الالكتروني في دبي ومقر مركز ادخال المعلومات في جنيف. كما تم الاتفاق على تأمين معلومات اللجنة المتبينة اعداد سجل الناخبين مع شركة استراسي Osprey Asset Management.

حصل في ذلك الاجتماع نقاش اتسم بالحدة بيني وبين السيد وايزنر فقد اعترضت على تهينة المفوضية ودن ان يعلم المجلس بذلك وهم يعقدون الصفقات ويتاون بها لوضعها فقط ويتم تهديدنا باننا لا وقت لدينا لتجربتنا بما كان يحصل ولا باول؛ ولماذا تقدم عرضاً واحداً وفي وقت معين وتقول لنا لديكم ساعات للموافقة والتوقيع والا لن نحصل انتخابات؟

كانت تلك النقاشات تحصل بشكل انفرادي بيني وبين ذلك الخبير ولم يكن هناك من يقف الي جانبي صراحة ولكني كنت اشعر بان البعض من اعضاء المجلس يؤيد احقية طرح هذه الامور ولكنهم كانوا يخضعون في ذات الوقت "للتهديد" او "التخدير" من ان عدم التوقيع يعني عدم حصول الانتخابات وهذا يعني الاصطدام بالقوى السياسية الداخلية والخارجية التي تريد اجراء الانتخابات في وقتها المقرر.

عقد اجتماع اخر للمجلس عصر ذات اليوم / 9 تشرين اول - اكتوبر / 2004لدراسة مذكرة مستعجلة قدمتها شخصياً معتمداً فيها على نقاشات الجلسة السابقة وضرورة زيادة التنسيق بين مجلس المفوضين والامم المتحدة واتخذ المجلس قراراً عاماً لا يضمن ولا يغيى عن جوع جاء فيه: المحافظون والطلب من خبراء المنظمات التابعة لبل ابلاغ مجلس المفوضية قبل اسبوع على الاقل (!!!) بالسلطات والتقارير التي تحتاج الي اتخاذ قرارات ولا سيما المالية منها وذلك لضمان منح وقت كاف للمفوضين لدراسة تلك الطلبات والتقارير . لم يطبق هذا القرار من قبل بعثة الأمم المتحدة ولها الحق في ذلك لأنه لم يكن واضحاً ومن الجدير بالملاحظة انه وبعد ايام قليلة علي تقديم اعتراضي على طريقة استنلاب شروط شراء صناديق الاقتراع، والطلب قبول هدية الحكومة الديمقراطية، قدم كارلوس فلانزويلا مذكرة بتاريخ / 2 تشرين الثاني (نوفمبر) / 2004في مجلس المفوضين قال فيها: ان المفوضية(!!) تلقت نموذجاً لصندوق اقتراع من شركة Dan- ish Camp Supply/Panther Plastالتمركية وهذا النموذج واحد من اكثر صناديق الاقتراع استعمالاً في انتخابات ما بعد النزاع والانتخابات الانتخابية . اشارت المذكرة الى شروط الصندوق الانتخابي واطهرت المذكرة ان الوقت قصير لقبول الصندوق الديمقراطي لأنه يفترض ان تكون الصناديق منقورة في / 1 كانون الثاني (يناير) / 2005.

كان هناك صندوق (نموذج!!) وكان جاريت بلانك يتحدث عن مزايها هذا الصندوق واهميته للانتخابات المقبلة... كنت اسمع ما يقول وانا مندش ليس بسبب مزايها(!!) الصندوق بل بطريقة عرضه للامر وكيفية ايصال هذا النموذج الي المفوضية بدون علم مجلس المفوضين رغم عدم وجود تخويل لديه القيام بذلك .

سالت جاريت متى وصل هذا الصندوق فقال قبل اسبوع وسالته متى بدأت بمخاطبة الشركة المصنعة فقال قبل حوالي الشهرين... سالته ولماذا لم تخبر مجلس المفوضين انك ستفاتيح الشركات بشأن الصناديق الانتخابية؟ فلم يعطيني اي جواب سوى قوله ان علنا الاسراع بنهضة المواد لان الوقت قصير للانتخابات... لم اقتنع بهذا الجواب ولا زلت... وقتلت للزملاء المفوضين الحاضرين انني شخصياً لا اقبل بان يستهان بقدرة مجلس

صناديق صغيرة

انفاء هذا النقاش اثرت موضوع الصناديق الديمقراطية التي كانت حكومة الذمرك، مساهمة منها في انجاح العملية الانتخابية في العراق، قد قررت اهداء (90,000,000صندوق انتخابي للمفوضية ولكن الأمريكي جاريت بلانك قال ان هذه الصناديق صغيرة واوراق اقتراع الرياح كبيرة وهي لا تحفي لوضع ما بين 500-350 ورقة اقتراع فيها لذا تفصل بعثة الأمم المتحدة الصناديق الغدنية من شركة كود (Code)علماً بان 90,000,00 صناديق تكلف حدود 2 مليون و 250الف دولار ستدفعها موازنة الدولة العراقية.

قدمت اقتراحاً بان نقبل الصناديق الديمقراطية وشعري انتمرك باسعار مخفضة ونضع في كل محطة انتخابية صندوقين لئلا تكلف موازنة الدولة الا ان هذا المقترح ذهب ادراج الرياح وهكذا وقع الاختيار لشراء الصناديق من الشركة الكندية ودف مبلغ (-2,250,000.00 دولار) لها وضاعت على المفوضية الصناديق المهداة من الذمرك والتي كان يمكن استعمالها فيما بعد لانتخابات مجالس المحافظات وغيرها.

ومن الجدير بالملاحظة انه وبعد ايام قليلة علي تقديم اعتراضي على طريقة استنلاب شروط شراء صناديق الاقتراع، والطلب قبول هدية الحكومة الديمقراطية، قدم كارلوس فلانزويلا مذكرة بتاريخ / 2 تشرين الثاني (نوفمبر) / 2004في مجلس المفوضين قال فيها: ان المفوضية(!!) تلقت نموذجاً لصندوق اقتراع من شركة Dan- ish Camp Supply/Panther Plastالتمركية وهذا النموذج واحد من اكثر صناديق الاقتراع استعمالاً في انتخابات ما بعد النزاع والانتخابات الانتخابية . اشارت المذكرة الى شروط الصندوق الانتخابي واطهرت المذكرة ان الوقت قصير لقبول الصندوق الديمقراطي لأنه يفترض ان تكون الصناديق منقورة في / 1 كانون الثاني (يناير) / 2005.

كان هناك صندوق (نموذج!!) وكان جاريت بلانك يتحدث عن مزايها هذا الصندوق واهميته للانتخابات المقبلة... كنت اسمع ما يقول وانا مندش ليس بسبب مزايها(!!) الصندوق بل بطريقة عرضه للامر وكيفية ايصال هذا النموذج الي المفوضية بدون علم مجلس المفوضين رغم عدم وجود تخويل لديه القيام بذلك .

سالت جاريت متى وصل هذا الصندوق فقال قبل اسبوع وسالته متى بدأت بمخاطبة الشركة المصنعة فقال قبل حوالي الشهرين... سالته ولماذا لم تخبر مجلس المفوضين انك ستفاتيح الشركات بشأن الصناديق الانتخابية؟ فلم يعطيني اي جواب سوى قوله ان علنا الاسراع بنهضة المواد لان الوقت قصير للانتخابات... لم اقتنع بهذا الجواب ولا زلت... وقتلت للزملاء المفوضين الحاضرين انني شخصياً لا اقبل بان يستهان بقدرة مجلس